

Distr.: General
10 May 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعين

البند 167 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 وميزانيتها المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الموارد المعتمدة للفترة 2020/2019	1 183 447 300 دولار
نفقات الفترة 2020/2019	1 182 499 200 دولار
الرصيد الحر للفترة 2020/2019	948 100 دولار
اعتمادات الفترة 2021/2020	1 178 515 100 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2021/2020 ^(أ)	1 146 082 800 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2021/2020 ^(أ)	32 432 300 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2022/2021	1 128 148 100 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2022/2021	(9 064 200 دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2022/2021	1 119 083 900 دولار

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2021.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلكترونياً، أثناء نظرها في تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 13 نيسان/أبريل 2021. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/75/822) وعلى تلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 في تقريرها ذي الصلة (A/75/829).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

2 - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها 323/73 مبلغاً إجمالياً 1 183 447 300 دولار (صافيه 1 158 475 600 دولار) للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغاً إجمالياً 1 182 499 200 دولار (صافيه 1 156 835 200 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذاً للميزانية بمعدل 99,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ والبالغ قدره 948 100 دولار بالقيمة الإجمالية 0,1 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة المالية، وهو يتألف من: (أ) نقصان النفقات عما أدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية، يعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات إلى العمليات الجوية المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عما أدرج في الميزانية (9 699 700 دولار، أو 2,9 في المائة) وتحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (3 473 800 دولار، أو 0,6 في المائة)؛ و (ب) ارتفاع النفقات عما أدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (12 225 400 دولار، أو 4,2 في المائة). ويرد تحليل تفصيلي للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة 2020/2019 (A/75/627).

3 - وخلال الفترة 2020/2019، نقل ما مجموعه 9 589 400 دولار من المجموعة الثالثة (التكاليف التشغيلية) ومبلغ 2 636 000 دولار من المجموعة الأولى (الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة) إلى المجموعة الثانية (الموظفون المدنيون) فيما يتعلق بما يلي: (أ) الموظفون الدوليون، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة في مضاعف تسوية مقر العمل وارتفاع تكاليف الموظفين العامة؛ (ب) الموظفون الوطنيون، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع معدل بدل الخطر الشهري الفعلي وارتفاع تكاليف الموظفين العامة؛ (ج) متطوعو الأمم المتحدة، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة في تكاليف دعم البرامج المستحقة الدفع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أمكن نقل الأموال من المجموعة الأولى بسبب انخفاض الاحتياجات في فئتي الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة ومن المجموعة الثالثة بسبب انخفاض الاحتياجات في فئة العمليات الجوية (المرجع نفسه، الفقرة 73).

4 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه فيما يتعلق بالانخفاض في الالتزامات غير المصفاة من الفترة 2019/2018 (275 168 000 دولار) إلى الفترة 2020/2019 (168 270 800 دولار)، من مبلغ 275 168 000 دولار من الالتزامات غير المصفاة المسجل في 30 حزيران/يونيه 2019، كان مبلغ 231 498 800 دولار (84 في المائة) في فئة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ويعزى ذلك أساساً إلى التزامات ناشئة ولكن المدفوعات المتعلقة بها لم تجهز بعد فيما يتعلق بسداد التكاليف القياسية للبلدان

المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، وكذلك فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات (المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي) للبلدان المساهمة بقوات. وبلغت الالتزامات غير المصفاة في 30 حزيران/يونيه 2020 في فئة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة 200 602 109 دولار، مما يعكس انخفاضا قدره 121,9 مليون دولار تقريبا، وهو مؤشر على أوجه تحسن في تجهيز تلك المدفوعات خلال الفترة 2020/2019.

المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

5 - في سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل البعثة، كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020 (A/75/5 (Vol. II)). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك بشأن ما يلي: (أ) تمديد التعيينات المؤقتة؛ و (ب) إدارة الأسلحة والذخيرة (انظر أيضا الفقرة 33 أدناه). وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات فيما يخص التوصيات المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية وتأمل أن تنفذ هذه التوصيات في الوقت المناسب.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

6 - فيما يتعلق بالنفقات الجارية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت حتى 31 آذار/مارس 2021 ما قدره 946 812 000 دولار مقابل اعتمادات بلغ مجموعها 1 178 515 100 دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، يقدر أن مجموع النفقات سيبلغ 1 146 082 800 دولار، ليتبقى رصيد حر يُتوقع أن يبلغ 32 432 300 دولار.

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد جرت تسوية المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى أيلول/سبتمبر 2020، وتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 59 728 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وصُدّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُددت تكاليفها حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 45 360 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كإنصبة مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها بلغ في 15 آذار/مارس 2021 ما مجموعه 10 192 851 000 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة ما قدره 9 924 558 000 دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 268 293 000 دولار. وفي 15 آذار/مارس 2021، كان الرصيد النقدي المتاح للبعثة يقدر بمبلغ 221 725 000 دولار، وهو ما كان يكفي لتغطية احتياجات الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدرها 194 303 000 دولار (باستثناء المبالغ المردودة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

9 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، في 28 شباط/فبراير 2021، كان قد دفع مبلغ قدره 2 433 000 دولار لتسوية 65 مطالبة من مطالبات الوفاة والعجز منذ إنشاء البعثة وبأن 8 مطالبات لم تكن قد سويت بعد. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تسوى المطالبات المتبقية بسرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

10 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في قراره 1996 (2011). وأقر المجلس أحدث تمديد لولاية البعثة، حتى 15 آذار/مارس 2022، في قراره 2567 (2021). ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة التي ستضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة 2021/2022 في الفرع الأول-باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/75/762). وفي التقرير، يشير الأمين العام إلى إحراز تقدم كبير نحو إحلال السلام خلال العامين الماضيين وإلى أن تغير البيئة أدى إلى التعجيل بتقديم تقرير من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تخطيط مواقع حماية المدنيين مستقبلاً (S/2019/741) استتبع قيام البعثة بإجراء مشاورات مهمة مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، والشركاء في مجال توفير المساعدة الإنسانية والحماية. ويشير التقرير إلى أن نتيجة التوصيات وزيادة التخطيط المشترك توجت بإعادة تسمية ونقل إدارة ثلاثة من مواقع حماية المدنيين، في بور وجوبا وواو، إلى الحكومة الانتقالية المنشطة وأن الموقعين المتبقين، في ملكال وبانتيو، في الطريق المؤدي إلى نقلهما بحلول نهاية الفترة 2021/2020. ويشير التقرير إلى أن البعثة أعادت تشكيل طريقة تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين وأن إعادة التسمية أدت إلى انتفاء الحاجة إلى أعداد كبيرة من أفراد الشرطة المشكلة (انظر A/75/762، الفقرات 7-13).

باء - الاحتياجات من الموارد

11 - تعكس الميزانية البالغة 1 128 148 100 دولار المقترحة للفترة 2022/2021 انخفاضاً قدره 50 367 000، أو 4,3 في المائة، مقارنة بالموارد البالغة 1 178 515 100 دولار المعتمدة للفترة 2021/2020 (انظر الجدول أدناه).

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات					النفقة
	الاعتمادات (2020/2019)	النفقات (2020/2019)	الاعتمادات (2021/2020)	تقديرات التكاليف (2021/2020)	المبلغ (2022/2021)	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	563 067,2	559 593,4	538 695,1	447 707,4	528 924,6	(9 770,5) (1,8)
الموظفون المدنيون	291 075,7	303 301,1	313 776,6	237 778,3	311 466,9	(2 309,7) (0,7)
التكاليف التشغيلية	329 304,4	319 604,7	326 043,4	261 326,3	287 756,6	(38 286,8) (11,7)
إجمالي الاحتياجات	1 183 447,3	1 182 499,2	1 178 515,1	946 812,0	1 128 148,1	(50 367,0) (4,3)

ملاحظة: ترد في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة للبعثة للفترة 2022/2021 (A/75/762) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	العدد المأذون به للفترة 2021/2020 ^(أ)	العدد المقترح للفترة 2022/2021	الفرق
المراقبون العسكريون	242	242	-
أفراد الوحدات العسكرية	16 758	16 758	-
شرطة الأمم المتحدة	733	733	-
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	1 280	1 280	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

12 - وتبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2022/2021 ما قدره 528 924 600 دولار، مما يعكس انخفاضا قدره 9 770 500 دولار، أو 1,8 في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة 2021/2020، ويعزى ذلك عموما إلى الانخفاض في متوسط العدد المقترح لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد وحدات الشرطة المشكلة، والاحتياجات ذات الصلة، مما يعكس تكيف أثر البعثة استجابة لإعادة تسمية مواقع حماية المدنيين والتحول نحو توخي طابع أكثر استباقية في نشر القوات وتسيير الدوريات في المناطق الواقعة خارج مواقع حماية المدنيين. ويقابل هذا الانخفاض جزئيا تطبيق معدل يومي صافي أعلى لبدل الإقامة المقرر للبعثة (انظر A/75/762، الفقرات 119-122).

13 - ويقدم الجدول أدناه موجزا لعوامل تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الفترتين 2020/2019 و 2021/2020، إضافة إلى العوامل المقترحة للفترة 2022/2021.

عامل تأخير النشر

الفئة	الفترة 2020/2019	الفترة 2021/2020	المدرج في الفعلي	المتوسط الفعلي	المتوسط الفعلي	المتوسط الفعلي	الفترة المقترحة للفترة
	2020/2019	2021/2020	2021	2021	2021	2021	2022/2021
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة							
المراقبون العسكريون	9,5	5,0	13,6	13,6	10,3	13,2	5,0
الوحدات العسكرية	13,1	12,1	12,5	13,5	12,8	13,4	17,3
شرطة الأمم المتحدة	9,2	4,0	35,6	25,8	33,7	26,7	4,0
وحدات الشرطة المشكلة	13,0	10,9	10,5	11,5	10,4	11,3	46,9

14 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد جرت، بعد العملية التي بدأت في تموز/يوليه 2020، إعادة تسمية أربعة من مواقع حماية المدنيين الخمسة التابعة للبعثة (الواقعة في واو وبور وجوبا وبانتيو) إلى مخيمات للنازحين داخليا وأنه من المتوقع إعادة تسمية الموقع المتبقي في ملكال قريبا (انظر الفقرة 10 أعلاه). وفي إطار عملية إعادة التسمية تلك، أصبحت المسؤولية التي كانت تتحملها البعثة سابقا عن أمن المواقع وحماية الأشخاص الذين يعيشون فيها تقع على عاتق الحكومة المضيفة. وأبلغت اللجنة بأنه لم تعد هناك حاجة إلى الإبقاء على نفس وجود الشرطة المشكلة في المستقبل. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تقييمات للمخاطر الأمنية أجريت في كل موقع قبل إعادة تسميته وأن تقييمات أمنية مختلفة أشارت إلى استمرار العنف

القبلي والإجرام في المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى تنفيذ توسع مستمر لتواجد البعثة خارج مواقع حماية المدنيين وتعديل لدور شرطة الأمم المتحدة في ذلك السياق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التفسير المقدم لخفض قوام الشرطة، والعامل المقترح لتأخير نشر وحدات الشرطة المشكلة وتقييمات المخاطر الأمنية التي أجريت. غير أن اللجنة توصي بأن تقدم إلى الجمعية العامة خلال النظر في هذا التقرير معلومات إضافية عن التخفيضات المقترحة في وجود الشرطة المشكلة والاعتبارات الأمنية ذات الصلة.

15 - وفيما يتعلق ببذل الإقامة المقرر للبعثة، يشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى تطبيق معدل يومي صاف أعلى قدره 125 دولاراً مقارنة بمعدل يومي صاف قدره 114 دولاراً مطبق في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020، بما يعكس المخصصات المرصودة لترتيبات الإقامة المشتركة (A/75/762، الفقرات 119-121). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن مجموع الاحتياجات المقترحة البالغة 19 664 400 دولار لبذل الإقامة المقرر للبعثة تحت بند الوحدات العسكرية، وأبلغت بأن تطبيق المعدل اليومي الصافي الأعلى البالغ 125 دولاراً في الميزانية المقترحة للفترة 2022/2021 يعكس الواقع الحالي في البعثة وسيؤدي إلى تقادي أوجه النقص التي شهدتها فترات الميزانية السابقة. وزودت اللجنة أيضاً بمعلومات عن التشييد الجاري للمساكن استناداً إلى خطة بديلة ومعلومات مفادها أن ما يقرب من 60 في المائة من أماكن الإقامة ذات الجدران الصلبة و 75 في المائة من أماكن الإقامة الجاهزة مشغولة حالياً من خلال ترتيب مشترك بين المراقبين العسكريين وضباط الأركان.

16 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات تقريباً يتقاسمون حالياً أماكن الإقامة، حيث لا يشغل سوى عدد قليل نسبياً من مجموع الأفراد النظاميين وحدة واحدة من أماكن الإقامة، وبأن الأمر يتعلق إلى حد بعيد بالاختيار استناداً إلى الاستحقاقات المتاحة. وبما أن الممارسة الحالية تشير إلى أن معظم الموظفين يفضلون ترتيب أماكن الإقامة المشتركة، فإن البعثة لا ترى ضرورة لبناء المزيد من وحدات الإقامة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة 2022/2021 تقترض استمرار ترتيبات مماثلة لأماكن الإقامة المشتركة وبأنه يحق للمراقبين العسكريين، وضباط الأركان، وشرطة الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات اختيار ما إذا كانوا سيتقاسمون أماكن الإقامة. وأبلغت اللجنة بأن البعثة لم تقم بإجراء عملية لتحليل للتكاليف بين أماكن الإقامة المشتركة التي يكون فيها بدل الإقامة المقرر للبعثة أعلى وأماكن الإقامة الفردية التي يكون فيها بدل الإقامة المقرر للبعثة أدنى. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم تحليل للتكاليف والعوائد بين أماكن الإقامة المشتركة التي يكون فيها بدل الإقامة المقرر للبعثة أعلى وأماكن الإقامة الفردية في سياق مشروع الميزانية المقبل.

17 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	العدد المعتمد للفترة 2021/2020	العدد المقترح للفترة 2022/2021	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	923	900	(23)
الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	1 442	1 447	5

الفئة	العدد المعتمد للفترة 2021/2020	العدد المقترح للفترة 2022/2021	الفرق
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	32	16	(16)
الموظفون الفنيون الوطنيون	10	—	(10)
متطوعو الأمم المتحدة			
المتطوعون الدوليون من متطوعي الأمم المتحدة	447	447	—
المتطوعون الوطنيون من متطوعي الأمم المتحدة	3	3	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	88	88	—
المجموع	2 945	2 901	(44)

(أ) تشمل وظائف هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

18 - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة 2022/2021 ما قدره 311 466 900 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 2 309 700 دولار (0,7 في المائة) مقارنة باعتمادات الفترة 2021/2020. ويشير الأمين العام إلى أن هذا الانخفاض هو في البنود التالية: (أ) الموظفون الدوليون، ويعزى ذلك إلى الإلغاء المقترح لـ 20 وظيفة، وتطبيق معدل شغور أعلى قدره 5,4 في المائة، مقارنة بمعدل شغور قدره 5,0 في المائة مطبق في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020، ونقل ثلاث وظائف لموظفين دوليين في قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي إلى ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، أوغندا؛ و (ب) الموظفون الوطنيون، ويعزى ذلك إلى نقل خمس وظائف وطنية في قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي إلى ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي؛ و (ج) المساعدة المؤقتة العامة، ويعزى ذلك أساسا إلى الإلغاء المقترح لـ 16 وظيفة مؤقتة دولية وإلى التحويل المقترح لـ 10 وظائف مؤقتة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية إلى وظائف ثابتة في خلية التحليل المشتركة للبعثة؛ و (د) الأفراد المقدمون من الحكومات. وتقابل الانخفاضات جزئيا زيادة في الاحتياجات في البنود التالية: (أ) الموظفون الوطنيون، ويعزى ذلك أساسا إلى تطبيق أحدث جداول المراتب بالنسبة للموظفين المحليين في جنوب السودان اعتبارا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وهي كانت قد صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2020، وإلى التحويل المقترح لـ 10 وظائف مؤقتة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية إلى وظائف ثابتة في خلية التحليل المشتركة للبعثة، والأثر الذي يحدثه على مدار سنة كاملة إنشاء 16 وظيفة لموظفين وطنيين بمعدل نشر يبلغ 50 في المائة في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020، وتطبيق معدل شهري أعلى لبدل الخطر بالنسبة للموظفين الوطنيين (انظر الفقرة 26 أدناه)؛ و (ب) متطوعو الأمم المتحدة، ويعزى ذلك إلى تطبيق معدل شهري أعلى لبدل معيشة المتطوعين (انظر A/75/762، الفقرات 123-127).

استعراض ملاك الموظفين المدنيين في البعثة

19 - يصف الأمين العام في الفقرة 43 من مقترح الميزانية اعتبارات تقييم العدد الكلي لملاك الموظفين للعناصر المشكلة للبعثة. وفي الفقرة 45، يشير الأمين العام إلى أن نتائج المرحلة الأولى من استعراض ملاك الموظفين المدنيين تنعكس في افتراضات التخطيط للميزانية المقترحة للفترة 2022/2021 وأن التقييم

الشامل، الذي بلغ مرحلة متقدمة إلى حد بعيد، سينجز في الربع الثاني من عام 2021 عقب قرار مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية البعثة وسيُسترشد به في وضع الميزانية المقترحة للفترة 2022/2023. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن استعراض ملاك الموظفين المدنيين لعام 2020 هو الاستعراض الوحيد لملاك الموظفين المدنيين الذي أجرته البعثة في السنوات الـ 5 الماضية وأنه تركز على الأولويات الاستراتيجية للبعثة بالاقتران مع عملية التخطيط للقوة العاملة على نطاق البعثة التي أجريت استعداداً لوضع الميزانية المقترحة للفترة 2022/2021.

20 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن التخفيضات في ملاك الموظفين (انظر الفقرة 21 أدناه) هي جزء من استعراض شامل لملاك الموظفين يجري لمواءمة الموارد المقترحة مع الأولويات الاستراتيجية للبعثة للسنة وأنه حيثما تحدد البعثة فرصة لتحسين الأداء من خلال إعادة التنظيم الهيكلي مع الموارد الموجودة، فهي تقترح القيام بذلك. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن هذه المقترحات تهدف إلى الاستفادة من التغييرات السابقة في ملاك الموظفين المعتمد وأن التقيحات المقترحة لعنصر الدعم هي نتيجة للجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لتعكس على أفضل وجه الأولويات السائدة وتتوقع التغييرات، وتحدد أوجه التآزر، وتزيل أوجه التكرار وعدم الكفاءة وتعزز وتكيف الهياكل والمهام مع الحقائق التشغيلية والتطورات الناشئة في بيئة التشغيل. وتثني اللجنة الاستشارية على البعثة لقيامها بأول استعراض لملاك الموظفين، وتكرر تأكيد أهمية بناء القدرات الوطنية وتثق بأن المرحلة الثانية المقبلة من استعراض ملاك الموظفين ستعرض أعداداً أكبر من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة المقترحة لتحويلها إلى وظائف وطنية.

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

21 - بالنسبة للفترة 2022/2021، يقترح ما مجموعه 2 901 وظيفة مدنية من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة، مقابل 2 945 وظيفة من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة معتمدة للفترة 2021/2020. وترد تفاصيل بشأن المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين في الفرع الأول-هـ من تقرير الأمين العام وتشمل الإجراءات التالية المتعلقة بالوظائف:

(أ) إلغاء 36 وظيفة من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة تشمل: '1' 16 وظيفة مساعدة مؤقتة عامة لموظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم الأمن والسلامة (انظر A/75/762، الفقرة 102)؛ و '2' 20 وظيفة في جميع عناصر البعثة (1 ف-5، و 2 ف-4، و 6 ف-3؛ و 11 من فئة الخدمة الميدانية) (المرجع نفسه، الفقرات 59 و 64 و 65 و 74 و 76 و 78 و 84 و 87 و 89 و 91 و 97 و 98 و 100)؛

(ب) نقل جميع وظائف قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي البالغ عددها 8 وظائف (1 ف-3؛ ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية؛ و 3 وظائف وطنية من الفئة الفنية؛ ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة) من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا (المرجع نفسه، الفقرة 93)؛

(ج) تحويل 10 وظائف مؤقتة لمحلل معلومات معاون (موظف وطني من الفئة الفنية) مموله في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة في خلية التحليل المشتركة للبعثة (المرجع نفسه، الفقرات 69-71)؛

(د) إعادة تصنيف وظيفة لموظف موارد بشرية من ف-3 إلى ف-4 في قسم الموارد البشرية (المرجع نفسه، الفقرة 86)؛

(هـ) إعادة ندب وظيفة لموظف لشؤون المعدات المملوكة للوحدات (من فئة الخدمة الميدانية) وإعادة تصنيفها لتصبح وظيفة لموظف لوجستيات (من فئة الخدمة الميدانية (الرتبة الرئيسية)) في مركز دعم البعثة وكذلك إعادة ندب وظيفة موظف لشؤون الإمدادات (ف-4) وإعادة تصنيفها لتصبح وظيفة لرئيس قسم إدارة الممتلكات والمخزون (ف-5) في قسم إدارة الممتلكات والمخزون (المرجع نفسه، الفقرتان 79 و 92)؛

(و) إعادة ندب خمس وظائف (4 وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) (المرجع نفسه، الفقرات 73 و 79 و 99 و 101)؛

(ز) نقل سبع وظائف (1 ف-5، و 3 ف-4، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) (المرجع نفسه، الفقرات 59 و 80 و 81 و 83 و 85)؛

(ح) إعادة تنظيم 20 وظيفة مدرجة في إطار توحيد وحدة حماية المدنيين وقسم الإغاثة وإعادة الإدماج والحماية في إطار قسم الحماية والانتقال وإعادة الإدماج (المرجع نفسه، الفقرة 59؛ الجدول 2 والفقرة 64)، وإعادة تنظيم الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتتبع قسم الخدمات الصحية (المرجع نفسه، الفقرات 66-68)، وإعادة تنظيم وحدة الرعاية من مكتب مدير دعم البعثة إلى وحدة تقديم الخدمات (المرجع نفسه، الفقرة 76).

معدلات الشغور

22 - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات شغور وظائف الموظفين المدنيين للفترتين 2020/2019 و 2021/2020، فضلا عن المعدلات المقترحة للفترة 2022/2021. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم إيراد مبررات لتطبيق معدلات شواغر تختلف عن المعدلات الفعلية المطبقة خلال الفترة الحالية، في 31 آذار/مارس 2021، ويرد فيما يلي تفصيل ذلك: (أ) بالنسبة إلى الموظفين الدوليين، يتوقع أن يبلغ معدل الشواغر 5,4 في المائة، في حين يبلغ المتوسط الفعلي 7,8 في المائة والمعدل الفعلي 6,8 في المائة؛ و (ب) بالنسبة إلى الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، يتوقع أن يبلغ معدل الشواغر 4,0 في المائة، في حين يبلغ المتوسط الفعلي 5,6 في المائة والمعدل الفعلي 5,0 في المائة؛ و (ج) بالنسبة إلى الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، يتوقع أن يبلغ معدل الشواغر 4,0 في المائة، في حين يبلغ المتوسط الفعلي 4,6 في المائة والمعدل الفعلي 4,8 في المائة؛ و (د) بالنسبة إلى متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، يتوقع أن يبلغ معدل الشواغر 13,0 في المائة، في حين يبلغ المتوسط الفعلي 13,6 في المائة والمعدل الفعلي 15,7 في المائة؛ و (هـ) بالنسبة إلى الموظفين الدوليين المؤقتين، يتوقع أن يبلغ معدل الشواغر 0,0 في المائة، في حين يبلغ كل من المتوسط الفعلي والمعدل الفعلي 6,3 في المائة.

معدلات الشغور للموظفين المدنيين

(بالنسبة المئوية)

الفئة	المعدل الفعلي للفترة 2020/2019	المعدل المعتمد للفترة 2021/2020	المعدل الفعلي في 28 شباط/ فيبراير 2021	المتوسط الفعلي في 28 شباط/ فيبراير 2021	المعدل الفعلي في 31 آذار/ مارس 2021	المتوسط الفعلي في 31 آذار/ مارس 2021	المعدل المقترح للفترة 2022/2021
الموظفون الدوليون	6,6	5,0	7,5	7,9	6,8	7,8	5,4
الموظفون الوطنيون							
الموظفون الفنيون الوطنيون	3,8	4,0	5,6	5,6	5,0	5,6	4,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	3,2	4,0	4,6	4,5	4,8	4,6	4,0
متطوعو الأمم المتحدة							
متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)	10,6	13,0	15,0	13,4	15,7	13,6	13,0
متطوعو الأمم المتحدة (الوطنيون)	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة							
الموظفون الدوليون	6,3	7,0	6,3	6,3	6,3	6,3	-
الموظفون الوطنيون	-	5,0	-	-	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	6,4	2,6	42,0	31,8	38,6	33,0	52,3

23 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر A/74/737/Add.13، الفقرة 18).

الوظائف الشاغرة

24 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن 106 وظائف كانت شاغرة في 26 آذار/مارس 2021، منها 15 وظيفة ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر (1 ف-5، و 4 موظفين وطنيين من الفئة الفنية، و 10 موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن 10 وظائف كانت في مراحل مختلفة من الاستخدام، بما في ذلك في المراحل الأولى أو المتقدمة من عمليات فرز المرشحين أو تقييمهم، في حين لم تتخذ أي إجراءات استخدام لشغل 5 وظائف أو لم تحدد فيها حالة الاستخدام، على النحو التالي: (أ) وظيفتان لموظف معاون للشؤون السياسية (موظف وطني من الفئة الفنية)، شاغرتان منذ 14 نيسان/أبريل 2017 و 14 نيسان/أبريل 2018؛ و (ب) وظيفة لمساعد لشؤون اللوجستيات (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، شاغرة منذ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2016؛ و (ج) وظيفة لمساعد فريق (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، شاغرة منذ 1 تموز/يوليه 2018؛ و (د) وظيفة لمساعد لشؤون الإمداد (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، شاغرة منذ 25 حزيران/يونيه 2018.

25 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة كررت الإعراب عن قلقها من ارتفاع عدد الشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وتكرر تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يكفل شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (انظر قرار الجمعية العامة 293/74، الفقرة 25). وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أيضاً أن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهراً أو أكثر وأن يقترح في مشروعه المقبل للميزانية إما الاحتفاظ بها، مع تقديم مبررات واضحة لضرورتها، وإما إلغاؤها (المرجع نفسه، الفقرة 26). وفي غياب مبرر للاحتفاظ بالوظائف، توصي اللجنة بإلغاء وظيفتين لموظف معاون للشؤون السياسية، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون اللوجستيات، ووظيفة واحدة لمساعد فريق ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإمداد.

بدل الخطر

26 - زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تشير إلى زيادة في الموارد المقترحة قدرها 43 200 دولار، أو 0,3 في المائة، فيما يتعلق ببدل الخطر المدفوع للموظفين الدوليين للفترة 2022/2021، من 13 915 600 دولار إلى 13 958 800 دولار. وتلاحظ اللجنة أن النفقات بلغت في 28 شباط/فبراير 2021 ما قدره 6 965 900 دولار مقابل اعتمادات قدرها 13 915 600 دولار، وكانت تبلغ 12 749 800 دولار مقابل اعتمادات قدرها 13 585 400 دولار لفترة الأداء 2020/2019. ومع مراعاة احتمال استمرار تأثير كوفيد-19، فضلاً عن المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين للبعثة، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 5 في المائة (697 900 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند بدل الخطر المدفوع للموظفين الدوليين.

27 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرتين 25 و 26 أعلاه. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بهذا البند وفقاً لذلك.

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	الاعتمادات النفقات الاعتمادات النفقات في 31 تقديرات التكاليف					
	الاعتمادات (2020/2019)	النفقات (2020/2019)	الاعتمادات (2021/2020)	النفقات آذار/مارس 2021 (2022/2021)	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(1)	(2)	(3)	(4)=(3)-(2)	(5)=(4)÷(2)	
مراقبو الانتخابات المدنيون	—	—	—	—	—	—
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	365,9	326,2	834,2	271,6	802,2	(32,0)
السفر في مهام رسمية	3 838,6	2 779,4	3 727,7	790,0	3 083,9	(643,8)
المرافق والبنى التحتية	108 155,6	114 235,1	104 139,7	75 574,8	87 363,4	(16 776,3)
النقل البري	12 968,3	11 853,8	12 217,1	10 971,7	12 731,9	514,8
العمليات الجوية	114 556,5	98 532,6	115 892,5	91 907,3	96 757,0	(19 135,5)
العمليات البحرية	2 064,7	1 951,6	1 087,3	993,3	1 192,9	105,6
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	28 953,9	32 021,0	29 249,3	27 118,9	30 507,3	1 258,0

الفئة	الاعتمادات النفقات الاعتمادات النفقات في 31 تقديرات التكاليف						الفرق
	(2020/2019)	(2020/2019)	(2021/2020)	آذار/مارس 2021	(2022/2021)	المبلغ	النسبة المئوية
	(1)	(2)	(3)	(2)-(3)=(4)	(5)=(4)/(2)		
الشؤون الطبية	1 958,7	6 964,0	1 739,6	2 200,3	1 746,2	6,6	0,4
معدات خاصة	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	54 942,2	49 450,4	55 156,0	49 599,4	51 071,8	(4 084,2)	(7,4)
المشاريع السريعة الأثر	1 500,0	1 490,6	2 000,0	1 899,0	2 500,0	500,0	25,0
مجموع التكاليف التشغيلية	329 304,4	319 604,7	326 043,4	261 326,3	287 756,6	(38 286,8)	(11,7)

28 - ويعكس الانخفاض المقترح للفترة 2022/2021 انخفاضاً في الاحتياجات يحدث، في جملة أمور، تحت بنود الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والسفر الرسمي، والمرافق والبنى التحتية، والعمليات الجوية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، يقابله ارتفاع في الاحتياجات تحت بنود النقل البري، والعمليات البحرية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الطبية، والمشاريع السريعة الأثر (انظر A/75/762، الفرعان الثاني والثالث).

29 - ولئن كانت اللجنة الاستشارية تلاحظ المستوى الإجمالي المخفض المقترح للتكاليف التشغيلية للفترة 2022/2021، فإنها غير مقتنعة بأن المبررات المقدمة تدعم تماماً الاحتياجات المذكورة أدناه. وإذ تأخذ اللجنة أيضاً في الحسبان النقص في الإنفاق واحتمال استمرار تأثير جائحة كوفيد-19، فإنها تقدم تعليقاتها وتوصي بإجراء تعديلات على النحو التالي:

(أ) الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية: تعكس الموارد المقترحة البالغة 802 200 دولار انخفاضاً بمقدار 32 000 دولار (3,8 في المائة). وفي 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 271 600 دولار مقابل اعتماد قدره 834 200 دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات تعزى أساساً إلى الخدمات الاستشارية اللازمة لاستكمال قدرة البعثة بالخبرة الخارجية من حيث دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تبذل البعثة جميع الجهود للاستفادة من القدرات الداخلية بدلاً من الاستعانة بالخبراء الاستشاريين وتوصي بتخفيض الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية بنسبة 10 في المائة (80 200 دولار)؛

(ب) السفر في مهام رسمية: تعكس الموارد المقترحة البالغة 3 083 900 دولار انخفاضاً قدره 643 800 دولار (17,3 في المائة). وفي 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 790 000 دولار مقابل اعتماد قدره 3 727 700 دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض الاحتياجات ناجم عن قلة الحاجة إلى السفر بسبب ازدياد عدد الاجتماعات والتدريب عن طريق الإنترنت وبأن الدروس المستفادة فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا قد طبقت. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة زيادة استخدام الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب المنفذ عن طريق الإنترنت وضرورة إبقاء السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات عند الحد الأدنى، وتقديم تبريرات مفصلة في حال اقتراح مثل هذا السفر. وتشدد اللجنة أيضاً على ضرورة وضع ميزانية السفر بما يتواءم بشكل تام مع أحكام نشرة الأمين العام ST/SGB/2009/9 والأمر الإداري ST/AI/2013/3. وتوصي اللجنة بتخفيض بنسبة 15 في المائة (462 600 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية؛

(ج) الوقود والزيوت ومواد التشحيم: تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات الواردة أنه فيما يتعلق بالفترة 2022/2021، فإن التخفيضات الإجمالية تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم تعكس انخفاض تكاليف وحدة الوقود المدرجة في الميزانية، في حين يقترح حجم أكبر (ليترات) لاستهلاك الوقود تحت بنود النقل البري، والعمليات الجوية والعمليات البحرية، مقارنة بحجم استهلاك الفترة 2021/2020، ويُقترح حجم أقل بصورة طفيفة لاستهلاك الوقود (لترات) تحت بند المرافق والبنى التحتية. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 5 في المائة (2 644 400 دولار) في مجموع المخصصات المقترحة للوقود والزيوت ومواد التشحيم البالغة 52 887 900 دولار، تحت بنود المرافق والبنى التحتية (31 801 700 دولار)، والنقل البري (3 932 500 دولار)، والعمليات الجوية (17 017 300 دولار)، والعمليات البحرية (136 400 دولار)؛

(د) المرافق والبنى التحتية: تعكس الموارد المقترحة البالغة 87 363 400 دولار انخفاضاً قدره 16 776 300 دولار (16,1 في المائة). وفي 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 75 574 800 دولار مقابل اعتماد قدره 104 139 700 دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التنفيذ المنخفض نسبياً في إطار عدة بنود من الميزانية، بما في ذلك: اقتناء اللوازم الهندسية (487 800 دولار مقابل اعتماد قدره 2 773 800 دولار)؛ واقتناء المولدات والمعدات الكهربائية (538 500 دولار مقابل اعتماد قدره 2 437 500 دولار)؛ واقتناء الأثاث (463 500 دولار مقابل اعتماد قدره 1 384 000 دولار)؛ وخدمات الصيانة (3 811 900 دولار مقابل اعتماد قدره 9 978 000 دولار)؛ والخدمات الأمنية (9 101 600 دولار مقابل اعتماد قدره 11 925 300 دولار). وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها نقص الإنفاق عن المعتمد في بعض بنود الميزانية، وإذ ترى أن جائحة كوفيد-19 ستستمر في التأثير على سلاسل الإمداد العالمية في الفترة 2022/2021 وعلى إمكانية حصول البعثة على المواد واللوازم الضرورية، فإنها توصي بتخفيض بنسبة 10 في المائة الموارد المقترحة تحت بند المرافق والبنى التحتية في بنود الميزانية التالية: اقتناء اللوازم الهندسية (297 300 دولار)؛ واقتناء المولدات الكهربائية والمعدات الكهربائية (224 400 دولار)؛ واقتناء الأثاث (139 000 دولار)؛ وخدمات الصيانة (960 700 دولار)؛ والخدمات الأمنية (1 191 800 دولار). وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة أن تحسّن البعثة تخطيط مشاريعها، بما في ذلك بوضع خطة شراء متعددة السنوات، وهو ما سيساعد على تبرير الاحتياجات من الموارد؛

(هـ) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تعكس الموارد المقترحة البالغة 30 507 300 دولار زيادة قدرها 1 258 000 دولار (4,3 في المائة). وفي 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 27 118 900 دولار مقابل اعتمادات قدرها 29 249 300 دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في الاحتياجات تعكس ما يلي: (أ) زيادة في الإمدادات المتوقعة من خدمات الإنترنت عن طريق الألياف إلى مقر البعثة في دار الأمم المتحدة وقاعدة اللوجستيات في تومبينغ (300 000 دولار) وتوسيع قدرات النطاق الترددي في المكاتب الميدانية البعيدة عن المقر (500 000 دولار)؛ و (ب) زيادة في الحصة التناسبية للبعثة في تكاليف دعم تنفيذ أوموجا، التي وُحِدت لكل جهاز حاسوبي (540 600 دولار)؛ و (ج) زيادة المخصصات فيما يتعلق بنظم المعلومات الجغرافية من أجل وضع خرائط صور ساتلية متوسطة وعالية الاستبانة (200 000 دولار). وترى اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات غير مبررة تماماً وتوصي من ثم بتخفيض في الزيادة المقترحة في الموارد بنسبة 50 في المائة (629 000 دولار)؛

(و) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى: تعكس الموارد المقترحة البالغة 51 071 800 دولار انخفاضاً قدره 4 084 200 دولار (7,4 في المائة). وفي 31 آذار/مارس 2021، بلغ مجموع نفقات الفترة 2021/2020 ما قدره 49 599 400 دولار مقابل اعتماد قدره 55 156 000 دولار. وتبلغ الموارد المقترحة للفترة 2022/2021 تحت بند تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة 9 365 000 دولار، مع نفقات قدرها 6 800 600 دولار في 28 شباط/فبراير 2021، مقابل اعتماد قدره 11 180 000 دولار ونفقات قدرها 5 420 500 دولار للفترة 2020/2019 مقابل اعتماد قدره 12 316 500 دولار. ونظراً للتأثير المتوقع لجائحة كوفيد-19 خلال الفترة 2022/2021 وتأثيرها على خدمات الشحن العالمية، والنقص في الإنفاق في الفترة 2020/2019، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 15 في المائة (1 404 800 دولار) في الموارد المقترحة لخدمات الشحن العالمية تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

30 - يشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المقدرة من الموارد لتغطية تكاليف خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة 2022/2021 تبلغ 30 042 800 دولار (انظر A/75/762، الفقرتان 112 و 113). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام هي المسؤولة وحدها عن جميع أنشطة إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي تنفذها من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأبلغت اللجنة، في جملة أمور، بأن البعثة وعنصر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام يحتفظان بقدرة على الاستجابة للتخلص من الذخائر المتفجرة على نطاق البلد تقوم بإزالة الأخطار المعروفة وتستجيب للتهديدات الجديدة في الوقت المناسب لتقليل مخاطر الذخائر غير المنفجرة على أفراد البعثة إلى الحد الأدنى، مما يمكن البعثة من التنقل ويوفر لها الظروف اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية. وكانت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مسؤولة أيضاً عن التخلص المأمون من جميع الذخائر ذات النوعية المتدهورة والمنتهية الصلاحية التي لا يمكن شحنها خارج البعثة، لصالح البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي تقوم بعمليات الإعادة إلى الوطن.

31 - وفيما يتعلق بدور كل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية الشراء المتعلقة بمعظم عقود خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، التي يقوم بها المكتب وفقاً لمذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والمكتب، تسفر عن عقود متعددة السنوات تمتد عادة لفترة ثلاث سنوات. وقد أعاد المكتب الإعلان عن مناقصة لتقديم تلك الخدمات المقرر أن تنتهي عقودها في عام 2020، مما أدى إلى انخفاض في تكاليف العقود انعكس في تقديرات الميزانية للفترة 2022/2021. وأبلغت اللجنة أنه بالرغم من أن المكتب أعاد الإعلان عن المناقصة، فإن الموظفين العاملين في البعثة وعنصر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الذين استقدموا عن طريق المكتب كلفوا المتعاقد بالمهام ونفذوا أنشطة ضمان الجودة وإدارة الجودة لأعمال المتعاقد لكفالة توافرها مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وعلاوة على ذلك، أقرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام البيان التفصيلي النهائي للاحتياجات الذي استندت إليه عملية الإعلان عن المناقصة، وضمنت نوعية وكمية النواتج المستهدفة، وقدمت التوجيهات بشأن أداء المكتب وكفلت الإشراف على أدائه، بما في ذلك قيام المتعاقدين من الباطن مع المكتب بالتنفيذ، مقابل مؤشرات الأداء الأساسية من خلال الاستعراضات المتعددة التخصصات في المراحل الرئيسية للتخطيط وإنجاز البرامج، وقدمت تقارير منتظمة إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والمكتب.

32 - وُودت اللجنة الاستشارية بالجدول أدناه بشأن الاحتياجات من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بين عامي 2019 و 2022.

موارد خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

(بدولارات الولايات المتحدة)

بند الموازنة	2020/2019 (النفقات الفعلية)	2021/2020 (الموارد المعتمدة)	2022/2021 (الموارد المقترحة)
الموظفون	4 470 850	4 414 230	4 709 366
السفر والتدريب	191 062	338 203	248 449
الاتفاقات مع أطراف ثالثة	25 140 419	26 102 655	21 848 325
المعدات	310 854	292 200	63 565
المصروفات التشغيلية	500 315	853 174	910 750
رسوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (التكاليف المدارة محليا والتكاليف غير المباشرة)	2 495 000	2 608 038	2 262 393
المجموع	33 108 500	34 608 500	30 042 848

33 - وفيما يتعلق بالتدمير اللوجستي للذخائر غير الصالحة للاستعمال (انظر الفقرة 5 أعلاه)، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الخدمة تتجاوز نطاق الكفاءة العادي لمتعهدي التخلص من الذخائر المتفجرة العاديين، نظرا لطبيعتها الصعبة من الناحية التقنية. ولذلك، كلفت البعثة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتنفيذ التخلص من الذخيرة ذات النوعية المتدهورة لفائدة البلدان المساهمة بقوات في البعثة، مع توسع نطاق طلب البعثة فيما يتعلق بالتخلص من الذخيرة في تسعة مواقع تابعة للبعثة خلال الفترة 2020/2019 واشتماله على 145 عملية تخلص منفصلة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب قد قام، بالنيابة عن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاقد من الباطن مع أفرقة متخصصة في التخلص من الذخيرة ضبط حجمها وجُهزت بما يتناسب مع قيامها بعمليات فعالة تحسبا لحدوث زيادة في الاحتياجات فيما يتعلق بالتخلص من الذخيرة. وتدرج اللجنة الاستشارية المسائل المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في تقريرها ذي الصلة المتعلق بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (انظر A/75/829، الفقرات 27-34) وفي تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

34 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، رهناً بملاحظات وتوصياتها الواردة في الفقرتين 27 و 29 أعلاه.

خامسا - مسائل أخرى

تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

35 - يرد وصف لاستجابة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لجائحة كوفيد-19 خلال الفترة 2020/2019 في الفقرات 56 إلى 60 من تقرير الأداء (A/75/627)، بما في ذلك تنفيذ الولاية والتأثير

على الأنشطة الفنية وغيرها من الأنشطة البرنامجية. وفي التقرير، يشير الأمين العام أيضاً إلى التأثير والاستجابة فيما يتعلق بحماية المدنيين (المرجع نفسه، الفقرات 22 و 26 و 31) ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها (المرجع نفسه، الفقرة 42). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية، بأن البعثة اتخذت عدداً من التدابير، بما في ذلك: (أ) التعاون بين العناصر النظامية والمدنية ومؤسسات الأمن الوطنية للتخفيف من خطر انتقال كوفيد-19 في السجون ومراكز الاحتجاز من خلال أنشطة توعية بشأن التدابير الوقائية، بما في ذلك تدريب العاملين الصحيين ودعم المبادرات المحلية لإنتاج أقنعة الوجه والصابون وغير ذلك من فرص كسب العيش؛ و (ب) المشاركات الافتراضية، وحلقات العمل التي تنظم لفائدة أصحاب المصلحة وتقديم الدعم إلى السلطات المحلية، والجهات الحكومية والمجتمعات المحلية من خلال حملات التوعية والحملات في الوسائط المتعددة والبرامج الإذاعية، ومن خلال توفير مواد مثل أجهزة الراديو التي تعمل بالطاقة الشمسية، والصابون ومعدات الحماية الشخصية لمنع انتشار كوفيد-19؛ و (ج) إيصال الإمدادات الطبية والإمدادات المتعلقة بكوفيد-19 إلى المرافق الصحية المحلية؛ و (د) برامج التوعية/التدريب المخصصة لأفراد الشرطة الوطنية وفرق الإطفاء وتوفير مجموعات لوازم النظافة الشخصية ومعدات الحماية الشخصية ومواد النظافة الصحية.

36 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً عن عدد من التدابير الأخرى التي اتخذتها البعثة، بما في ذلك: (أ) تدابير التخفيف في حالات الطوارئ، بما في ذلك زيادة اقتناء المعدات واللوازم الطبية وتوسيع نطاق القدرة على الاتصال الشبكي إلى جميع أماكن الإقامة التابعة للبعثة لإتاحة العمل عن بعد؛ و (ب) تشييد مرافق للحجر الصحي والعزل في جميع أنحاء البلد في جميع المواقع الميدانية نتيجة لاحتياجات الحجر الصحي/العزل والشغل المزدوج للوظائف لمدة 14 يوماً، وتعزيز مستشفيات وعيادات البعثة وبناء أماكن إقامة إضافية لأعداد متزايدة من الموظفين الطبيين المنشورين؛ و (ج) تعديل النهج المتعلقة بالاجتماعات، والتعلم والتدريب وتنفيذ حملات التوعية والترويج المتعلقة بكوفيد-19 في جميع مواقع البعثة.

37 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة لاحظت بقلق بالغ الخطر الذي يهدد الأرواح والصحة والسلامة والأمن بسبب جائحة كوفيد-19 وأهمية ضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم وصحتهم والحفاظ على استمرارية تنفيذ الجوانب الحيوية من الولاية، بما يشمل حماية المدنيين، والحد من خطر انتشار الفيروس بسبب أنشطة البعثة، وتقديم الدعم حسب الاقتضاء وفي حدود الولايات المأذون بها إلى السلطات الوطنية لمساعدتها، بناءً على طلبها، في مساعي التصدي لجائحة كوفيد-19، وذلك بالتعاون مع المنسق المقيم وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد (قرار الجمعية العامة 293/74، الفقرة 15). وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات مستكملة بهذا الشأن في سياق تقرير الأداء ومشروع الميزانية المقبلة.

استرداد التكاليف

38 - أفيدت اللجنة الاستشارية بأن مبلغاً قدره 7,4 ملايين دولار استُرد، خلال الفترة 2020/2019، بوصفه إيرادات متنوعة متأتية من الدعم المقدم إلى كيانات تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن استرداد تكاليف الخدمات المقدمة لدعم الكيانات غير التابعة للبعثة قد سجل في حسابات الإيرادات، وأن البعثة طلبت تخصيص تلك الإيرادات للاستخدام، نظراً إلى أن الإيرادات كانت مرتبطة مباشرة بالتكلفة الفعلية للمواد و/أو الخدمات التي تكبدتها البعثة وفقاً لمبدأ السداد. واستناداً إلى خطط التكاليف واستعراض الطلبات لكل حالة على حدة، يعاد تخصيص الأموال للبعثة، وتسجل تلك الإيرادات

في حساب مخصصات البعثة باعتباره الحساب المناسب لإعادة تخصيص الأموال، خلافا لحساب الإيرادات المتنوعة، الذي يتمثل الغرض الرئيسي منه في تسجيل الإيرادات التي لا يزعم تخصيصها لبعثات محددة.

39 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة وقعت مذكرات تفاهم مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل الإمداد بالسلع و/أو الخدمات والتزويد بها على نحو مستمر لفترة زمنية محددة أو في شكل مذكرة تفاهم مفتوحة يتوقع من طرفيها أن يقدم إشعارا مسبقا قبل 30 يوما لإنهاء العقد. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أقسام البعثة ووحداتها ذات الصلة تعتبر بمثابة مديري مذكرات التفاهم تلك وأن تلك الأقسام والوحدات مكلفة بضمان تقديم فواتير بصورة منتظمة إلى الزبائن غير التابعين للبعثة على أساس أحكام مذكرات التفاهم. وكانت العناصر الرئيسية للموارد البشرية المشمولة بخدمات الدعم تتمثل في موظفي الأقسام ذات الصلة التي تقدم الخدمات، الذين تشمل مهامهم استعراض طلب الدعم، ورفع طلبات الخدمة أو المبيعات، والعمل على عملية إعداد الفواتير وضمان التنفيذ وفقا لمذكرات التفاهم. وأبلغت اللجنة كذلك بأن البعثة تقدم الدعم أو الخدمات إلى زبائنها غير التابعين للبعثة على أساس مخصص إذا توفرت الموارد وأن البعثة تستخدم عقودها الإطارية القائمة في تقديم الدعم إلى الزبائن غير التابعين للبعثة (مثل حصص الإعاشة والوقود)، وهي تأخذ في الاعتبار بذلك احتياجات زبائنها على أساس مذكرات التفاهم القائمة عند تجديد عقودها مع البائعين.

40 - وترى اللجنة الاستشارية أن ثمة حاجة إلى قدر أكبر من الاتساق في تسجيل المعلومات عن التكاليف المستردة، فضلا عن الوضوح بشأن موضع تسجيل المبالغ المستردة وبشأن ما إذا كانت أي مبالغ مستردة تسجل لحساب الدول الأعضاء. وقدمت اللجنة الاستشارية تعليقات وتوصيات بشأن استرداد التكاليف في تقريرها ذي الصلة فيما يتعلق بنتائج وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (انظر A/75/829، الفقرات 35-38) وهي تتناول المسألة بمزيد من المناقشة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

المبادرات البيئية

41 - كما يشير الأمين العام في تقريره، يُقترح تنفيذ عدد من المشاريع البيئية للفترة 2021/2022، بما في ذلك تنفيذ شبكات طاقة هجينة في عدة مواقع ميدانية، واستبدال مصابيح الإنارة الأمنية ومصابيح إنارة الشوارع غير الكفؤة بمصابيح تعمل بالطاقة الشمسية وتركيب خزانات مياه مرتفعة. وتخطط البعثة أيضا للتخفيف من مستويات مخاطر مياه الصرف الصحي في عدد من مواقع المكاتب الميدانية، وتحسين ممارسات إدارة مياه الصرف الصحي وتنفيذ تحسين إدارة النفايات الصلبة من خلال اعتماد سياسة الحد من النفايات وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام. وتشمل المشاريع الرامية إلى الحد من البصمة البيئية للبعثة اقتناء محطات ترميد عالية التحمل للنفايات، وأجهزة تمزيق للقناني البلاستيكية وعلب الألومنيوم، وخزانات تعفين، وتحسين نظم إدارة مياه الصرف الصحي في مخيمات ملكال، وبور وبانتيو، وبناء خزانات مياه مرتفعة في مخيمات تومبينغ، وملكال وبانتيو لتوزيع المياه بالراحة. وعلاوة على ذلك، يتوقع تحقيق مكاسب في الكفاءة نتيجة لبناء نظم لإدارة مياه الصرف الصحي في بانتيو، وملكال وبور، تؤدي إلى تحسين أداء وكفاءة محطات معالجة مياه الصرف الصحي، مما سيؤدي إلى خفض تكاليف خدمات الصيانة وقطع الغيار (انظر A/75/762، الفقرتان 40 و 105).

42 - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالمبادرات البيئية وتأمل أن تقدّم في مقترحات الميزانية المقبلة معلومات مفصلة عن التقدم المحرز، بما في ذلك نطاقات الأنشطة، ونواتجها وتواريخ الشروع فيها وإنهائها. وتذكر اللجنة بأن الجمعية العامة لاحظت التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات الرامية إلى خفض البصمة البيئية لعمليات حفظ السلام، وطلبت إلى الأمين العام أن يعزّز التدابير المتخذة لتنفيذ هذه الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، بما يتماشى مع ركائز الاستراتيجية الخمس ووفق الأوضاع الخاصة بكل بيئة ميدانية وفي ظل الامتثال التام للأنظمة والقواعد والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالموضوع، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في التقرير الاستعراضي المقبل (انظر قرار الجمعية العامة 293/74، الفقرة 17). وتقدم اللجنة الاستشارية ملاحظاتها بشأن الأنشطة البيئية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

المشاريع السريعة الأثر

43 - تقدم معلومات عن المشاريع السريعة الأثر في الميزانية المقترحة، بمبلغ قدره 2 500 000 دولار، يرصد لما مجموعه 50 مشروعاً سريع الأثر من المقرر تنفيذها من أجل بناء الثقة في البعثة وولايتها، بما في ذلك: (أ) 15 مشروعاً لتخفيف الشواغل المتعلقة بالحماية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات العنف بين القبائل ومناطق النزوح، وذلك من خلال دعم إعادة تأهيل وإعادة بناء الكيانات ذات الصلة بمؤسسات سيادة القانون في جنوب السودان من أجل ترسيخ التعايش السلمي وتعزيز المساءلة؛ و (ب) 35 مشروعاً لتحسين البنى التحتية للخدمات الأساسية في مناطق العودة، لتلبية احتياجات العودة الآمنة والطوعية للأشخاص النازحين داخليا والفئات الضعيفة من السكان وإعادة إدماجهم في نهاية المطاف وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمع المحلي لتجنب المزيد من النزوح (انظر A/75/762، الفقرة 117).

44 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقييماً خارجياً لتحديد الدروس المستفادة، ومجالات التحسين وأفضل الممارسات سيبدأ بمجرد وصول الخبر الاستشاري إلى الميدان في نيسان/أبريل 2021. وسيوفر التقييم تقييماً مستقلاً لتأثير المشاريع السريعة الأثر في إقامة وبناء ثقة المجتمعات المحلية في البعثة وتهيئة بيئة محسنة لتنفيذ الولاية، لا سيما في مجال الانتقال وإعادة الإدماج والحماية (انظر A/75/762، الفرع الخامس، الصفحة 78). وترحب اللجنة الاستشارية بالتقييم وترى أنه ينبغي للبعثة أن تواصل تحسين التخطيط العام للمشاريع وأن تجري تقييمات منتظمة لها⁽¹⁾. وترى اللجنة أنه، بالاستناد إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التقييمات، ينبغي استخدام الموارد في أكثر المشاريع تأثيراً. وتأمل اللجنة أن تقدّم في سياق مشروع الميزانية المقبلة معلومات مستكملة ومفصلة عن تخطيط المشاريع وتقييم المشاريع المنفذة.

الأنشطة البرنامجية

45 - أكدت الجمعية العامة أن الأنشطة البرنامجية تساهم مساهمة مهمة في تنفيذ ولايات البعثة، بما يشمل منع نشوب النزاعات وحلها، وأن جميع تلك الأنشطة يجب أن يكون ذات صلة مباشرة بولايات البعثة. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثة المسؤولية عن استخدام أموالها البرنامجية وخضوعها للمساءلة عن ذلك، انسجاماً مع التوجيهات ذات الصلة بهذا الموضوع وفي ظل مراعاة

(1) انظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر، إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، العدد 2017-17.

السياق المحدد الذي تعمل فيه البعثة، وأن يدرج في مشروع الميزانية وتقرير الأداء المقبلين معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية التي تضطلع بها البعثة (انظر قرار الجمعية العامة 293/74، الفقرتان 18 و 19).

46 - ويشير الأمين العام إلى أنه من المقترح رصد مبلغ قدره 4 321 600 دولار للفترة 2022/2021 لتنفيذ مجموعة من الأنشطة البرنامجية، مثل دعم تيسير العودة الآمنة والطوعية والكرامة للسكان النازحين، وتدابير بناء الثقة، ومشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، والحد من العنف، وحقوق الإنسان، ومؤسسات سيادة القانون/الأمن، وأنشطة حماية الأطفال والنساء (انظر A/75/762، الفقرة 114). وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي وضع خطة تنفيذ تتضمن مشاريع تُنفذ على المديين المتوسط والبعيد لأغراض تنفيذ الأنشطة البرنامجية. وترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي تقييم المشاريع بانتظام واستناداً إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وأنه ينبغي تخصيص الموارد للمشاريع الأشد تأثيراً. وتأمل اللجنة أن تقدم معلومات مفصلة عن تقييم المشاريع والدروس المستفادة في سياق مشروع الميزانية المقبل.

47 - وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة سجلت، منذ الفترة الحالية 2021/2020، الأنشطة البرنامجية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني بشكل منفصل في إطار بند الميزانية "الشركاء المنفذون والمنح" وفئة الميزانية الخاصة بـ "اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى" في مجموعة "التكاليف التشغيلية". وتلاحظ اللجنة أن الأنشطة البرنامجية تسجل في إطار فئة الميزانية الخاصة بـ "اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى" في حين تسجل المشاريع السريعة الأثر في إطار فئة منفصلة من الميزانية. وتقدم اللجنة مزيداً من الملاحظات بشأن تسجيل الأنشطة البرنامجية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

التعاون بين البعثات

48 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن البعثة ستواصل العمل على نحو وثيق مع مختلف الكيانات لضمان تنفيذ الاتفاق المنشط على نحو شامل للجميع وسلمي وتشاركي وموثوق، وتعزيز الشراكات من أجل تقديم دعم دولي وإقليمي أكثر تنسيقاً لتنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام وضمان اتباع نهج متسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويشير أيضاً إلى أن البعثة ستواصل التعاون مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي دعماً للتنفيذ الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من خلال دعم اللوجستيات والأمن والعمليات والاتصالات (انظر A/75/762، الفقرتان 48 و 49). ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن كلا من التنسيق والتخطيط والبرمجة المتكاملان على نطاق المنظومة، سيظل من الأولويات الرئيسية للبعثة خلال الفترة 2022/2021، حيث تسعى البعثة إلى تعزيز الاتساق والتأثير على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال السعي لتحقيق التكامل بين الأنشطة التي صدر بها تكليف وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون للفترة 2019-2021 (المرجع نفسه، الفقرة 52).

49 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن رئيس مجلس الأمن قد وافق في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 على مقترح الأمين العام، في رسالته المؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1291)، التي أوصى فيها بإعادة الانتشار المؤقت لمدة شهرين (مددت لاحقاً لمدة شهرين آخرين) لسريتي مشاة وطائرتي هليكوبتر عسكريتين للخدمات من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أجل مساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز الأمن في المناطق الحرجة، مع الحفاظ على الأمن في بانغي. وإضافة إلى ذلك،

سيواصل حساب أي قوات يعاد نشرها مؤقتاً ضمن الحد الأقصى المأذون من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولن تحسب ضمن الحد الأقصى لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغت اللجنة بأن تكاليف السداد المباشرة المستحقة الدفع للبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بنشر الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات المرتبطة بها للبعثة المتكاملة ستظل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تتحملها وأنه لن يكون هناك أي تأثير مالي على ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة 2021/2020 لأن هذه البعثة ستواصل تحمل التكاليف المباشرة للنشر. وأبلغت اللجنة كذلك بأن التكاليف الإضافية لنقل الأفراد النظاميين والأصول العسكرية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ستتحملها تلك البعثة بوصفها البعثة المتلقية/المستفيدة، وهي ستتحمل كذلك تكاليف الإطعام والدعم اللوجستي والإداري. غير أن اللجنة أبلغت كذلك بأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان استعانت بمتعهدين تجاريين آخرين لتقديم الخدمات، بدلاً من أصول الطيران العسكري المتقولة، وأن تلك التكاليف غير المخطط لها ستسد من ضمن الموارد المعتمدة. وإذ تشير اللجنة الاستشارية إلى النشر المؤقت المطول لتعزيزات المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنها تعرب عن أملها أن تزود الجمعية العامة خلال نظرها في هذا التقرير بالمزيد من التوضيحات عن ترتيبات تقاسم التكاليف في إطار التعاون بين البعثات. وتناقش اللجنة الاستشارية المسائل المتعلقة بالتعاون بين البعثات في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

التوازن بين الجنسين

50 - تشير المعلومات التي قدمت إلى اللجنة الاستشارية عند الاستفسار إلى أن النسبة المئوية للموظفات في البعثة كانت في 30 حزيران/يونيه 2020 على النحو التالي: 36 في المائة في الوظائف من الرتبة ف-5 وما فوق؛ و 28 في المائة في الوظائف من الرتب ف-1 إلى ف-4؛ و 27 في المائة في الوظائف من فئة الخدمة الميدانية؛ و 27 في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية؛ و 13 في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ و 40 في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين؛ و 50 في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البعثة تعترم تحقيق زيادة في متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات الدوليات من 28 في المائة في الفترة 2020/2019 إلى 37 في المائة في الفترة 2022/2021، وزُودت بالنسبة المئوية للموظفات المستدمات حديثاً في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترات 2019/2018 و 2020/2019 و 2021/2020 (في 6 نيسان/أبريل 2021)، المعروضة في الجدول أدناه.

الموظفات المستدمات حديثاً

(بالنسبة المئوية)

فئة الموظفين	2019/2018	2020/2019	2021/2020 (في 6 نيسان/أبريل 2021)
الموظفون الدوليون	35,1	44,9	48,6
الموظفون الوطنيون	17,8	13,9	45,8
المجموع	7,5	31,8	47,8

51 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة تعترم تحقيق زيادة في تمثيل المرأة عن طريق جملة أمور منها تطبيق تدابير الاستقدام بصورة روتينية، لا سيما عندما لا تتضمن القوائم عددا كافيا من المرشحات المؤهلات مسبقا، وتحسين القوائم عن طريق استهداف وظائف/درجات ومهن محددة تكون فيها المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد بعيد، ونشر إعلانات وظائف شاعرة لوظائف محددة والقيام بأنشطة توعية لاجتذاب المرشحات المؤهلات. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الجهود التي يبذلها المديرون المكلفون بالتعيين قد تعززت ببرامترات للتدخل حددت في استراتيجية البعثة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، غير أن البعثة لا تزال تواجه عددا من التحديات العملية، بما في ذلك تقليص/إغلاق عدة بعثات ميدانية على مدى السنوات الأربع الماضية، التي شهدت ارتفاع مستويات شغل الوظائف في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وانخفاض مستوى دوران الموظفين الطبيعي، مع قلة الفرص المتاحة في أماكن أخرى لتتنقل الموظفين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية نقص تمثيل المرأة بين موظفي البعثة وتأمل أن تواصل البعثة بذل الجهود من أجل تعزيز تمثيل المرأة في صفوفها وأن تضمن التقارير المقبلة معلومات بهذا الشأن. وتناقش اللجنة الاستشارية مسألة التوازن بين الجنسين بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822).

سادسا - خلاصة

52 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 في الفرع السادس من تقرير الأداء (A/75/627). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 948 100 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 11 830 200 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2020.

53 - أما الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، فهي مبينة في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/75/762). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 9 064 200 دولار من 1 128 148 100 دولار إلى 1 119 083 900 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ 1 119 083 900 دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.